

المصدر : اليوم - اليوم الاقتصادي

التاريخ : 10-12-2006 العدد : 12213

الصفحات : 6 المسلسل : 53

مستثمرون ورجال أعمال:

عدم توافر التأشيرات يضعف الثقة في المنشآت الوطنية

اجبار المنشآت على التعامل مع السوق السوداء «السعودة» مطلب وطني يجب ألا يستغل في عرقلة القطاع الخاص

علي شهاب، العام

كان من المفروض أن يكون وزير العمل الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي بين رجال الأعمال في الفرقة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، حيث أنه ما ان علم ممثلو المجتمع الاقتصادي بنياً قدوم الوزير الى المنطقة الشرقية وبالحوار المفتوح مع رجال الأعمال الذي دعي اليه أشخاص محددون ولم يدع اليه الجميع، بينما علم بالاجتماع أعداد كبيرة أخرى من رجال الأعمال عن طريق رسائل الجوال، وقطع الكثير من رجال الأعمال بالمنطقة الشرقية زياراتهم ورحلات عملهم لبعض الدول الجاورة لحضور هذا اللقاء الذي لم يتم حيث أعلم الوزير مسؤولي غرفة المنطقة الشرقية مساء بأنه لن يحضر الى اللقاء لأسباب أرجعها الى مشاغله والتزاماته الكثيرة. ولكن الاراءه للزيارة وللقاء الذي انتظره رجال الأعمال والاقتصاديون كثيرا تسبب في احباط لدى الكثير منهم، خاصة أولئك الذين وجدوا في هذا اللقاء المباشر مع الوزير فرصة لعرض مطالبهم الكثيرة والمتعددة والتي يتعلق أغلبها بموضوع السعودة والتأشيرات وتأخر المعاملات بشكل غير مقبول لدى وزارة العمل ولدى المكاتب التابعة لها في مناطق المملكة المختلفة والروتين والبيروقراطية اللذين مازالا سيدا الموقف في الكثير من الادارات التابعة للوزارة والتعامل الذي يراه رجال الأعمال والمستثمرون غير لائق من قبل بعض موظفي الوزارة.



سعود الذبح



رشيد الحصان



خليفة الصيبي



خالد النصار



عبد اللطيف المرهج



عبد الله التلوت



عبد الرحمن العطيقان



سلمان الجفري

اهتمام ببقاء الوزير

وأشار عدد من رجال الأعمال الذين التقطهم (اليوم) إلى أنهم قطعوا زيارات وعشرات اقتصادية تقام في بعض الدول المجاورة فقط لحضور اللقاء مع الوزير ومن تلك اللقاءات مؤتمراً ومعرض الفاز العالي في أبوظبي ومعرض اقتصادي كبير في دبي وفعاليات أخرى داخل وخارج المملكة بالإضافة إلى زيارات المتابعة لأعمالهم وفروع منشآتهم في الداخل والخارج.. فيما أشار عدد آخر إلى أنه جمع برخصة من المطالب الأساسية لقطاعات الأعمال التي تعاني الكثير من المشاكل والاختناقات بسبب عدم تحقيق مطالبها التي ترى أن عدم تحقيقها يتسبب في الأضرار الكبيرة بهذه المنشآت وبالتالي الأضرار بالاقتصاد الوطني الذي تظه هذه المنشآت والذي يطالب منها أن تتحضر لمواجهة المنافسة الخارجية من المنشآت الاقتصادية المماثلة في العالم - وما دام أننا نقوم بالأضرار بمنشآتنا في تفويده سمعتها وموثوقيتها أمام طالبي الخدمة وأصحاب المشاريع في الداخل فإن مسألة منافستها للمنشآت الأجنبية ذات النشاط المماثل ستكون محل نظر - مغيرين إلى أن عدداً من المنشآت الوطنية العاملة في قطاع المواصلات والنقل وغيرها تعرضت لقرارات جزائية نتيجة التأخر في تسليم المشاريع أو البضائع - وفي أمر ليس لها أي يد فيه..

مخالفة

وفي هذا الإطار يشير المستثمر ورجل الأعمال عبد الفني ميرة إلى أن هناك مخالفة كبيرة جداً في موضوع (السعودة) مع أن الجميع يؤمن بسعودة الوظائف بل إنه هو الأفضل للمنشآت ولكن هذه السعودة تحتاج إلى أسس صحيحة وعمليات تدريب ورغبة أكيدة

في العمل ووجود الكوادر اللازمة للعمل ونحن حصلنا على شهادة بالسعودة في منشآتنا ولكننا لم تسحقنا ولم نخدمنا عندما طلبنا تأشيرات لاستخدام عمالة ضرورية لبعض الأعمال والأنشطة التي نقوم بها ولا يوجد سعوديون يتخصصون فيها وقد قلنا لجنرال إدارة العمل بصريح العبارة.. انتوناً بعملية سعودية تقبل ببعض الأعمال التي تقوم بها منشآتنا وبمختصين لتنفيذ وإدارة هذه الأعمال ونحن نوظفهم على الفور! ولكننا لم تلق أذاناً صاغية.. وكان ذلك عندما طلبنا مدير إنتاج مصنع السجاد والغرفشات التابع لجموعتنا والذي أفضاه في مدينة جدة وهو الآن معطل بسبب عدم توافر العمالة المتخصصة الكافية وكذلك الأمر مع الكثير من أعمالنا المعطلة حالياً بسبب عدم وجود العمالة الكافية والمدرية وللأسف يتم التعامل بشكل تصفي بموضوع التأشيرات فأنت تعكس 200 تأشيرة محتل الأعمال ووظائف ضرورية لعمل منشآتك وأعمالك فتعاجاً ويندون سبب مقنع بحصر عدد التأشيرات فيكون نصيبك 30 أو 25 تأشيرة فقط مع أنك تعمل على (السعودة) وتطلب سعوديين متخصصين في الأعمال التي تقوم بها ولا تجد مثل هؤلاء.. إذا كيف تخدم الحاسية؟ و عندما تذهب لاستلام التأشيرات التي قررها مفتش و وزارة العمل تجد أن التأشيرات و بقدره قادر هبط عددها إلى 20 أو 18 تأشيرة.. إنه تصسف غير مقبول وتعامل غير مقبول مع المنشآت الوطنية التي يطلب منها

الحدود التي تقل عن الحد الأدنى لما تتطلبه المنشآت لتسيير أعمالها لا يخدم الاقتصاد الوطني. إذا لم يحقق أضراراً كبيرة لهذا الاقتصاد. وقد رأينا أن تقليل عميل التأشيرات كيف حدا ببعض المنشآت وتحت ضغط الحاجة إلى العمالة كيف أنها لجأت إلى السوق السوداء وإلى العمالة السائفة والتواجدة بكثرة في الشوارع لسد احتياجاتها عن الكوادر والأيدي العاملة. وهنا نساءل معالي الوزير: هل هذا هو المطلوب أن توفر العمالة من السوق السوداء وبشكل يخالف الأنظمة؟ وهذا غير صحيح ولكن يتم اللجوء إليه تحت ضغط ظروف التعاقد مع مختلف المنشآت وعدم توافر العمالة المدربة في الوقت المناسب خاصة أن ظروف العمل تتفاوت وتختلف من وقت لآخر وعن مشروع لآخر، كما أن العمالة تأتي وتذهب من جديد إلى بلدانها فكيف يتم توفير العمالة. وأي طلب يتوجه إلى وزارة العمل يحتج إلى مدة قد تصل إلى ثلاثة أشهر. هذا أن حصل انفراج أما إذا لم يحدث هذا الانفراج فإن المعاملات تتكلس بالأدراج.. ولذلك فإن المعاملات مكدسة هناك.

منشآت مغلقة

والأمر كذلك يؤكد الباحث الاقتصادي عبدالله الفلوط والذي يؤكد من جانبه أن هناك أضراراً بالمنشآت الوطنية تعتقد أنه غير مقصود ولكنه موجود. وقد وجدت (السعودية) كغفاعة تستخدم لمواجهة طلبات التأشيرات المطلوبة لتسيير أعمال المنشآت الوطنية

الاستعداد لمواجهة الاستحقاقات القادمة ومنها آثار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. أنه تعطيل لصالح المنشآت الوطنية واضرار بالاقتصاد الوطني.. لأن (السعودية) لا تتم بهذا الشكل ونحن لم نرفض السعودية بل نشجعها أيضاً ولكن التعامل مع هذا الموضوع ينبغي أن يكون موضوعياً وبأخذ بالاعتبار كل المعطيات بما في ذلك المنافسة الدولية الكبيرة وجوضوع الجودة في العمل وإمكانيات التدريب.

إبراك المنشآت الوطنية

أما رئيس اللجنة السياحية بغرفة المنطقة الشرقية ورئيس مجموعة النصار للتجارة والمقاولات خالد النصار فيؤكد من جانبه ان التخطيط في القرارات من اقرار هذا الموضوع أو ذاك أو تقضه وخلال فترة وجيزة وعدم الاستقرار على وضع محدد يربك المنشآت الوطنية وللأسف هذا يحدث لدى بعض الجهات التي يتعامل معها رجال الأعمال والمستثمرون مثل وزارة العمل من غير ادراك لخطورة ذلك على المناخ الاستثماري العام بالملكة سواء للمستثمرين المحليين أو الدوليين، ونحن كنا نأمل أن يلتقي بمعالي وزير العمل في اللقاء الفتحوي الذي كنا ننتظره لنحدثه بصراحة عن الأضرار التي تتسبب فيها بعض القرارات المتسرع من الوزارة على قطاعات الأعمال المختلفة. والتي قد تعطي نتائج عكسية خطيرة فموضوع (التفتير) في التأشيرات وحصرها في

ومشاريعهم خاصة اذا كانت التأشيرات لأعمال وأنشطة وتخصصات غير موجودة بالملكة أو نادرة بشكل كبير - وذلك فإن التصديق على المستثمرين له تداعيات غير محسوبة على اقتصادنا الوطني وعلى مستقبل الاستثمار في بلادنا وفي مختلف قطاعاته ومجالاته وقوله.. وأنا أتوجه لوزارة العمل بشكل خاص والجهات الأخرى التي من المفترض أن تستخدم المجتمع الاقتصادي بشكل عام بأن تضع نصب أعينها المصلحة العليا لوطننا واقتصادنا، خاصة ان بعض الإجراءات الجحفة ساهمت في هروب الكثير من المستثمرين بمشاريعهم أو بالتأشيرات الاقتصادية إلى دول أخرى مجاورة وغير مجاورة وهو ما يشكل خسارة كبيرة لوطننا لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال.

رسول سوق رائجة

أما رئيس لجنة انقل البحري ورجل الأعمال عبدالرحمن العليفيان فيقير من جانبه إلى أن اجراءات وتصرفت وزارة العمل غير المنطقية خاصة في موضوع التأشيرات أدت إلى نتائج عكسية تماما وهو ما يحدث حاليا حيث انتشرت وعلى نطاق واسع تجارة التأشيرات واستخدام العمالة السائبة التي تنتشر بشكل كبير في الساحل العالمة ومحطات الحرقوات وهي الأسواق الشعبية - وقد لجأت الكثير من المنشآت العاملة في قطاعات القاولات والمنشآت والتجارة خاصة إلى تشييل هذه العمالة لديها - واهترف بأن ذلك يعتبر مخالفة للنظمة ولكن ماذا يفعل هؤلاء اذا تقدموا بطلب 300 تأشيرة لأعمالهم المنتشرة على مناطق المملكة المختلفة وهي النقصيات تأيهم 10 أو 15 تأشيرة فقط.. أنه تصف ما بعده تصف.. فهل أي أساس تقسم التأشيرات

الجودة في العمل والانتاج التي تحصل عليها مختلف المنشآت الوطنية. وهنا يجب أن نؤكد على خطورة الاجراءات التي تتبعها وزارة العمل حاليا على اقتصادنا الوطني بشكل عام وعلى المنشآت الوطنية بشكل خاص، خاصة بعد علمنا ان الكثير من المنشآت اطلقت خطوط الانتاج - بل ومصانع فرعية ومصافذ توزيع كثيرة بسبب قلة عدد التأشيرات المنوحة لها وهو ما سيشكل في المرحلة المقبلة مصوقا كبيرا في تأكيد مونوقية ومقدرة المنشآت الوطنية على المنافسة بعد كل هذه السنوات من الخبرة - وهو أمر لا نعتقد أنه يرضي المسؤولين من وزارة العمل أو غيرها - كما أنه لا يتواءم مع التوجه الكبير للدولة في تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره كاملا لمواجهة التحديات.

من جانبه يؤكد رئيس شركة العرفج القايزة عبدالطيف العرفج أن رجال أعمال ويمثلي المجتمع الاقتصادي بالمنطقة الشرقية كانوا ينتظرون قدوم وزير العمل لأن لديهم الكثير مما يريدون التطرق اليه والحديث مع عمه مهالي الوزير ولكنه للأسف لم يحضر - ولا تعرف السيد - ولكن تجمع رجال الأعمال هناك مطالب كثيرة يريدون تحقيقها ومشاكل ومعوقات يريدون ايجاد حلول مناسبة لها.. من أهمها موضوع التأشيرات الذي ربط بأمر لا دخل للمستثمرين بها - من قبيل ظاهرة انتشار العمالة غير النظامية والسائبة حيث أنه من المعروف أن هذه الشكلة ظهرت بعد فتح الباب على مصراعيه للحصول على التأشيرات وبدون قيود في وقت سابق.. ولذلك يجب التدقيق وعدم تحميل المنشآت الوطنية ورجال الأعمال والمستثمرين الذين يعملون وفق الأنظمة والقوانين جرما لم يرتكبهو بل اتركههم غيرهم من تجار التأشيرات والعمالة - ولا يمكن أن يساوى العاملون بشكل نظامي مع الآخرين - وبالطبع فإن المستثمرين لا يطالبون من العمالة إلا ما يحتاجونه لإدارة أعمالهم

خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - وينبغي في تلكا حصة أخرى في أعمال ومشروعات القطاع الخاص الوطني وهو ما لم يكن تحقيقه في ظل الوضع الحالي حيث تتم متابعة المستثمرين ورجال الأعمال وهنا لا بد أن نضع علامة استفهام حول عدم مساواة المستثمر المحلي بالأجنبي في توفير العمالة.. الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عواقب وخيمة على اقتصادنا الوطني وعلى منشآتنا التي تواجه المنافسة غير الكافئة من الخارج واءراءات ومعوقات بعض الجهات الحكومية في الداخل - والتي قد تشكل على أشكال أشبه بالانتقامية.. وكأنا لا نريد لنشأتنا الصعود في مواجهة أخطار المنافسة الأجنبية.

إجراءات غير منطقية

من جانبه يؤكد عضو مجلس إدارة الفرقة التجارية الصناعية لمنطقة الشرقية ورئيس اللجنة الصناعية بالفرقة سلمان الجشي ان اجراءات وزارة العمل خاصة ما يتعلق بالتأشيرات ساهمت في تحييط قطاع عريض من المستثمرين الذين هاجر عدد نهم من بلاد قريبة للاستثمار بعد ان لاستشاراتهم و مردود كبير على هذه الاستثمارات وحققوا خلال سنوات قليلة من الأرباح مالم يحققوه خلال سنوات طويلة هذا - وهذا أمر خطير على اقتصادنا - وذلك فإننا نؤكد على ضرورة أن تعيد الوزارة وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالاستثمار حساباتهم للتوافق مع العمليات التي تفرزها الظروف الحالية لاقتصاد العالي والمنافس بين دول العالم المختلفة لجذب المستثمرين. أما من ناحية التأشيرات فإنها تعتبر عقدة الصدق ومشكلة المشاكل في تعاملنا مع وزارة العمل ولا تصرف ما عني (الرايصة) بهذا الشكل على موضوع السعودية - مع علم وزارة العمل أن المنشآت الوطنية لا تقصر في هذا لدرجة الكثير منها حيث على شهادات حسن السلوك بالنسبة لسعودة مثل شهادات

والتي تعطل الكثير منها بسبب عدم توافر العمالة الدرية والمتخصصة. ويشير الدكتور الخلوث إلى ان رجال الأعمال والاقتصاديين يحملون أخطاء غيرهم.. مشيرا إلى أن العمالة السائبة والخالفة وغير النظامية لم يتسبب فيها رجال الأعمال والمستثمرين ولكن اطلاق وزارة العمل والهيئات التي تعمل معها لموضوع التأشيرات بشكل فظوح وبدون قيود إلى درجة أن الكثير من تجار التأشيرات استغلوا الوضع لصالحهم في عراق البلاد بأعداد هائلة من العمالة الأجنبية غير الدرية والتي لا تتقن أي شيء وصارت تتاجر بعد هذه العمالة وبالآشيرات والكفالات وقد كان تراؤها الكبير على حساب مصالح البلاد ومصالح الاقتصاد الوطني. وقد خلفت فيما بعد مشكلة العمالة السائبة وغير النظامية والتي اتجه الكثير منها إلى ارتكاب أنواع المخالفات والجرائم استغلالا للفرغات الكبيرة الموجودة في أنظمة وزارة العمل وغيرها من الجهات - وذلك فإن علم وزارة العمل ألا تعيد المسؤولية على رجال الأعمال والمستثمرين الذين يتضررون للأسف اليوم وبشكل كبير من نقص التأشيرات ومن الجحف المسؤولين في وزارة العمل لدرجة أن بعض المنشآت التي اعرفها عطلت بعض خطوط انتاجها أو معاملها وبعض فروع شركاتها ومعاملها بسبب نقص العمالة والتي لا يمكن أن يسدها السعوديون اما لأنها تحتاج إلى خبرة كبيرة وتدريب عالي المستوى غير عتوفر - أو لأن السعوديين أنفسهم لا يقبلون بها أو لأن المستثمر ورجل الأعمال لا يرغب في تشييل أبناء بلده في أعمال يرون أنها لا تليق بهم. وفي ذلك وفي كل الأحوال خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني الذي يعيش في الوقت الحاضر نخسة اقتصادية عملاقة يقودها

من جانبه يشدد رئيس اللجنة الصحية بفرقة المنطقة الشرقية سعود خليفة الدمع على أن هناك مبالغة شديدة من جانب وزارة العمل على موضوع (السقوة) والتي يؤمن بها كل المستثمرين ورجال الأعمال ولكنها تستخدم كذريعة لتقليل عدد التأشيرات التي تصدر للمنشآت الوطنية والتي تحتاجها للقيام بأعمالها ونحن نطالب وزارة العمل بتوفير التدريب المناسب للعامل للقيام بالأعمال التي تحتاجها وكذلك تطبيق التدريب على عمالتها وموظفيها - حيث أن معظم موظفي وزارة العمل غير مدربين بشكل جيد للتعامل مع رجال الأعمال أو حتى في الأمور الفنية كما أنه بالنسبة للكثير من القطاعات لا يوجد تصنيف لبعض انشطتها كما هو الحال في القطاع الصحي.. والتعقيد الموجود في موضوع التأشيرات غير موجود في كل دول العالم، ومع أن كل الدول يوجد لديها هاجس التوظيف للعامل الوطنية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون سببا لتعطيل مصالح المنشآت الوطنية بالتعسف في تطبيق هذا النظام أو ذلك، لأن بعض الأنظمة والقرارات قد تسبب الأضرار بالمنشآت الوطنية.

هل يتعطل العمل حتى نجد من يشغلها من السعوديين
ويشير الدمع الى أن هناك الكثير من الوظائف المخصصة لا يوجد من السعوديين من يتخصص فيها أو حتى يقبل العمل بها - فكيف نجد سعوديين لشغل هذه الوظائف؟؟ أم هل يتصل العمل حتى نجد سعوديين يشغلونها؟؟ ان هذا الامر غير منطقي ابدا، خاصة

بهذه الطريقة للتعامل مشاريعنا فضلا عن التوسعات التي كنا نود أن نحقها لولا اجراءات وزارة العمل.. هذه الاجراءات ساهمت ولا تزال في هروب متعمد للعالة الأجنبية التي وجدت أن هذا الهروب سهلا وسيكسبها فرما للعمل نتخذ أنها أفضل ولذلك صار الهروب أمرا عاديا - وبالنسبة لنا فإن الهروب من مجموعتنا مستمر ويصل إلى 8 إلى 10 عمال في كل شهر وهذا معدل كبير جدا اذا علمنا أننا نعاني كثيرا في الحصول على التأشيرات، ولذلك فإننا صرنا نتعامل مع الشركات التي توفر العمالة بحسب الطلب وبأسعار مبالغ فيها وهو أمر مرهق لجناأ اليه مضطرين بسبب اجراءات وزارة العمل وهروب العمالة والذي يأتي لأسباب مختلفة في مقدمتها سلوكيات المستثمرين على هذه العمالة ووجود الثغرات التي يجيد هؤلاء استغلالها وهنا يجب التأكيد على أن اصحاب المنشآت الوطنية ليسوا هم المتسبب في العمالة السائبة أو غير النظامية في بلادنا ولا يجب أن يعاقبوا على تهم لم يرتكبوها.. ونرى أنه من الضروري أن تتجاوب وزارة العمل معنا من أجل مصلحة اقتصادنا الوطني، والذي يفقد يوميا فرصا استثمارية مهمة لمستثمرين محليين فضلا عن المستثمرين الأجانب.

جيس التعاملات

ونحن نأمل من معالي الوزير النظر بعين الاعتبار الى هذا الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على المنشآت الوطنية وعلى الاقتصاد الوطني - بحيث انه يجب ان لا تتعطل مصالح الشركات السعودية وان لا تكون الوزارة سبباً في ضياع الفرص الاستثمارية المختلفة امام المستثمرين نتيجة الروتين والبيروقراطية غير المطلوبة وحبس التعاملات في ادراج الوزارة نتيجة هذا السبب او ذلك لان تشويه سمعة المقاول الوطني ليس في صالح الاقتصاد الوطني..

جودة التدريب مطلوبه

من جانبه يشير رئيس لجنة التعليم الاهلي رشيد الحصان الى ان المستثمرين في قطاع التعليم الاهلي من المفروض ان ينظر لهم في وزارة العمل نظرة خاصة على اعتبار انهم يعملون على صناعة جيل المستقبل من اناس متعلمين ومدربين بشكل كبير لا ان يقوم بتدريبهم معلمون او مديرون ليست لديهم خبرة او لديهم خبرة ليست كافية وهذا يضر ولا يساير النهضة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين والتي تركز على موضوع جودة التدريب ولذلك فان الاستعمال بالسعودية لبعض التخصصات من المفروض ان يكون غير مطلوب.

وان المساواة بين الشركات والمنشآت التي حققت تقدماً في مجال السعودية وغيرها من الشركات والمنشآت. حيث انه لم ينفع المنشآت السعودية القهاتدات في تحسين صورتها امام وزارة العمل ولذلك فانها لا تحصل على ما تريد من تأشيرات لاعمالها الضرورية.

اختلاف في التطبيق

من جانبه يشير عضو مجلس ادارة غرفة المنطقة الشرقية الاستبق خليفة الصبيبي الى ان موضوع السعودية يحظى باهتمام كبير من قبل رجال الاعمال والمستثمرين واصحاب المنشآت وهو احد الثوابت الوطنية ولكن تطبيق السعودية لايد ان يراعي كل الظروف المحيطة كما انه لايد ان يكون مدروساً. لان الامر الذي يحكم هذا الطلب هو التدريب والتخصص ومدى توافر العمالة بشكل كاف من السعوديين وكذلك بالنسبة للرغبة في العمل والاستمرارية فيه، فما فائدة ان اقوم بتدريب عمالة سعودية، وما تلبث بعد ان يتم توظيفها ان تترك العمل الى اخر لانها وجدت زيادة في الراتب، ونحن كنا نود ان يكون معالي وزير العمل يبيننا الاربعة الماضي لنتضمن امام الشركات والعوقات التي تعاني منها كمستثمرين في قطاع المقاولات والتجارة، حيث لازلتنا تعاني من تقليل عدد التأشيرات التي تمنحنا اياها وزارة العمل لحجج وبعناو مختلفة، لايزال هناك تأخر في اتمام اجراءات التأشيرات حيث تبقى المسألة لافهر بينما بعض الاعمال تتطلب السرعة وهو الامر الذي طالما ساهم في تشويه سمعة المقاولين امام طالبي الخدمة - لدرجة جعلناهم يتعاقدون مع مقاولين اجانب لانشاء مشاريعهم المختلفة - تحت نغوى ان المقاول الوطني لم يعد يتلك التوفيقية - وهم يعلمون ان المقاول الوطني ليس هو المتسبب في كل ما يحدث..

المصدر : اليوم - اليوم الاقتصادي

التاريخ : 10-12-2006 العدد : 12213

الصفحات : 6 المسلسل : 53

مساواة المنشآت التي
حققت نسبة السعوية مع
المنشآت التي لم تحققها
فيه الكثير من الاجفاف

نقص التأشيرات عطل
الكثير من المصانع
وخطوط الإنتاج وشوة
سمعة المقاولين